

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون



الجلسة 9708

الخميس، 15 آب/أغسطس 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد سوا	(سيراليون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستغيف
	إكوادور	السيد إيفاس بينافيديس
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	هيونو تشو
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سويسرا	السيد كارنتر
	الصين	السيد داي بنغ
	غيانا	السيدة رودريغيس - بيركيت
	فرنسا	السيدة باوليني
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد فرنانديس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كلي
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



24-24208 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 15/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى المشاركة في هذه الجلسة. يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله. معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2024/609، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

والمجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وسأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إكوادور، الجزائر، جمهورية كوريا، سلوفينيا، سويسرا، سيراليون، الصين، غيانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): حصل مشروع القرار على 15 صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار 2748 (2024). أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أرحب بمشاركة الممثل الدائم للصومال في جلستنا.

تعرب المملكة المتحدة عن امتنانها لجميع أعضاء مجلس الأمن على مشاركتهم البناءة في المفاوضات بشأن القرار 2748 (2024).

يأتي اتخاذ القرار في لحظة فارقة في عملية الانتقال الأمني في الصومال. ستخفف بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال قواتها تدريجياً وتغادر بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر، وقد أقر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تشكيل بعثة خلفاً لها. وستواصل المملكة المتحدة العمل مع أعضاء المجلس والأطراف المعنية الدولية لضمان الحفاظ على زخم المرحلة الانتقالية الأمنية في الصومال.

وسيعقد المجلس جلسة في تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة ما يستجد من تقدم مع الاتحاد الأفريقي والصومال والأمم المتحدة. ثم في 15 تشرين الثاني/نوفمبر سيتلقى المجلس التقرير المطلوب بموجب هذا القرار يمكنه من اتخاذ قرارات مستتيرة بشأن المسائل الصعبة والحرية المتعلقة بولاية البعثة الخلف المقترحة ونموذج تمويلها. ونتطلع إلى الحفاظ على تعاوننا الوثيق كمجلس دعماً للمرحلة المقبلة من عملية الانتقال الأمني في الصومال.

السيد كيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): نود بدورنا أن نعرب عن تقديرنا لحضور ممثل الصومال.

كان من دواعي سرور الولايات المتحدة أن تصوت مؤيدة لتمديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. ونعرب عن تقديرنا للجهود البناءة التي بذلها زملاؤنا في المملكة المتحدة بوصفهم القائمين على الصياغة وكذلك جهود جميع زملائنا لإنجاز المفاوضات بشأن هذه الولاية.

قبل كل شيء، نقدر ونجل التضحيات التي بذلتها بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وقوات الأمن الصومالية في سبيل إرساء السلام والاستقرار في الصومال. ونشيد بالتزام الصومال المستمر في مكافحة حركة الشباب. نؤيد تأييداً تاماً مسعى الصومال لتولي مسؤولية أكبر عن أمنه في أقرب وقت ممكن، ونقر بأن بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وعملية دعم السلام المرتقبة بموجب ولاية صادرة عن مجلس الأمن وبقيادة الاتحاد الأفريقي التي ستخلفها لهما أدوار حيوية في دعم تحقيق ذلك الهدف.

ونقدر أيضاً الجهود التي بذلها الاتحاد الأفريقي والحكومة الفيدرالية الصومالية لإعداد وتقديم المفهوم الاستراتيجي لعمليات بعثة

وندرك ضرورة تمديد العمل بالقرار المتعلق ببعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال حتى كانون الأول/ديسمبر 2024 لضمان الانتقال السلس بينما نتولى إعداد الترتيبات الأمنية لمرحلة ما بعد البعثة في عام 2025. ومن الضروري الالتزام بالدعم المطلوب لتمكين القوات الوطنية الصومالية والبعثة في الصومال من مواصلة عملها الحيوي. ويكتسي هذا الجهد التعاوني أهمية بالغة في الوقت الذي نعمل فيه على الانتقال بنجاح إلى الإطار الجديد لحفظ السلام. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى النقاط التالية:

أولاً، تشارك حكومة الصومال الفيدرالية في عمليات هجومية سريعة عالية الوتيرة ضد حركة الشباب وتعمل في الوقت ذاته على بناء قوات أمنية مؤهلة وشاملة وخاضعة للمساءلة. وتتطلب هذه الجهود المتواصلة تقديم مساعدة تقنية ودعم لوجستي كبيرين لتعزيز قدرات قوات الأمن الصومالية وإمكاناتها من أجل تولي المسؤولية الأمنية الكاملة وتمهيد الطريق أمام الخفض التدريجي لبعثة الاتحاد الأفريقي وخروجها من الصومال في نهاية المطاف. في الوقت نفسه، بات من الأهمية بمكان مواصلة المساعدة الدولية المنسقة والمتسقة لقطاع الأمن الصومالي. وبينما نرحب بمساهمات الشركاء الرئيسيين في الترتيبات الأمنية المقبلة لمرحلة ما بعد البعثة في الصومال، نود أيضاً أن نؤكد على أن تشكيل البعثة المقبلة ينبغي أن يسترشد باحتياجات الشعب الصومالي وتطلعاته كما تمثله حكومة الصومال الاتحادية.

ثانياً، فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام والخفض التدريجي والانتقال الفعالين وفي المواعيد المحددة، رأينا للأسف حالات تأخير في جميع مراحل الخفض تقريباً. لذلك يكتسي التنسيق بين البلدان المساهمة بقوات والمتعاقدين مع الأمم المتحدة أهمية بالغة في تلك العملية. إن التعاون الفعال لا يسهل الانسحاب الآمن والمنظم لقوات حفظ السلام فحسب، بل يقلل أيضاً من حالات التعطيل المحتملة التي قد تنشأ خلال تلك المرحلة الحرجة. ونشجع على تحسين التواصل ووضع بروتوكولات واضحة بين البلدان المساهمة بقوات والأمم المتحدة والمقاولين لتجنب حالات التأخير في المستقبل التي قد تؤثر على هدف البعثة وتعرض سلامة جميع المعنيين للخطر. وتعرب الحكومة

الاتحاد الأفريقي في الصومال. إن إيفاد بعثة لحماية مواقع استراتيجية حيوية وهياكل أساسية مهمة أمر بالغ الأهمية، واستكمال التخطيط المفصل لنطاق عملها ومهامها وسبل تمويلها مسألة عاجلة.

تؤكد الولايات المتحدة من جديد، من خلال تصويتنا اليوم، دعمها لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والبعثة المرتقبة التي ستخلفها نظراً لأهميتهما الجوهرية لتحقيق استقرار الصومال والمنطقة. وندرك أن هناك مساراً شاقاً ينتظرنا، لا سيما فيما يخص الدعم المالي للبعثة التي ستخلفها. لطالما كان موقفنا ثابتاً، ونود التأكيد اليوم أن تنفيذ القرار 2719 (2023) بشكل عملي لن يتحقق إلا عقب وضع نهج انتقالي مؤقت على مدى العامين المقبلين وشريطة أن يكون الاتحاد الأفريقي مستعداً لتنفيذه. يمثّل هدفنا في تجنب منح إذن قبل الألوان لبعثة في الصومال في إطار القرار 2719 (2023) دون توفر الأطر المطلوبة للميزانية والمساءلة وحقوق الإنسان لأن ذلك قد يؤدي إلى تفويض هذا النهج الجديد الواعد المتعلق بحفظ السلام في أفريقيا قبل إرسائه. ولا بد أن نضع هذه العوامل في الاعتبار عند مناقشتنا الولاية المأذون بها للبعثة التي ستخلف بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال في وقت لاحق من هذا العام.

ونتيجة لاتخاذ قرار اليوم 2748 (2024)، ستواصل البعثة العمل على الحد من الخطر الذي تشكله حركة الشباب وتوفير الدعم لإنشاء قوة أمنية صومالية متكاملة قادرة تدريجياً على تولي مسؤوليات أمنية أكبر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

السيد عثمان (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): بما أن وفد بلدي يأخذ الكلمة للمرة الأولى في ظل رئاستكم، يسرني أن أقدم إليكم، سيدي الرئيس، بتهانينا الحارة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وكذلك على ما أظهرتموه من مهارة وقيادة في هذه الوظيفة الهامة.

يرحب وفد بلدي باتخاذ القرار 2748 (2024) ويغتنم هذه الفرصة ليشكر أعضاء مجلس الأمن على التزامهم المستمر بمساعدة الصومال في هزيمة حركة الشباب وتحقيق السلام المستدام.

علاوة على ذلك، تتجاوز تداعيات انتشار الأسلحة حدود الصومال، مما يؤدي إلى زعزعة استقرار البلدان المجاورة والتأثير على الأمن الإقليمي ككل. ويجب أن نعترف بأن معالجة هذه المشكلة تتطلب استجابة منسقة. في هذا الصدد، أشدد على ضرورة امتثال جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك البلدان المجاورة، لحظر توريد الأسلحة إلى حركة الشباب والعمل جماعياً على تقييد تدفق الأسلحة وغيرها من أشكال الدعم اللوجستي إلى حركة الشباب.

في الختام، يؤكد الصومال من جديد تفانيه في العمل مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وغيرهما من الشركاء الدوليين في الجهود الجارية لتعزيز السلام والتنمية الدائمين في بلدي. ونتطلع إلى العمل معاً لضمان سلاسة انتقال البعثة في الصومال وتولي المسؤولية الأمنية الكاملة عن بلدنا من بعثة الاتحاد الأفريقي.

رُفعت الجلسة الساعة 15/15.

الصومالية عن استعدادها للمساعدة في تعزيز تلك الجهود التعاونية، مع ضمان تنفيذ عملية خفض التدريجي بسلاسة وبأقصى قدر من الاحترام للمجتمعات المحلية.

ثالثاً، يُعرب وفد بلدي عن بالغ قلقه إزاء تهريب كميات كبيرة من الأسلحة غير المشروعة مؤخراً إلى الصومال من بلد مجاور مساهم بقوات. وتجري الحكومة الصومالية التحقيق في ما وقع الشهر الماضي وستعرض النتائج في الوقت المناسب. ويشكل انتشار الأسلحة تهديداً كبيراً للسلام والأمن في الصومال من خلال تأجيج النزاعات العشائرية وتمكين حركة الشباب. ويُظهر الهجوم الأخير الذي شنته حركة الشباب على شاطئٍ ليدو في مقديشو في 3 أغسطس/آب، والذي أسفر عن مقتل أكثر من 30 شخصاً وإصابة أكثر من 60 مدنياً بريئاً، قدرة حركة الشباب على استغلال تدفق الأسلحة الأجنبية غير المشروعة في الصومال لمهاجمة أهداف غير محصنة.